ايالة مصر ومكانتها الاقتصادية الهامه لدى الأستانة

دكتـور

سيد محمد السيد(*)

لقد كان لمصر – متبوعة كانت أم تابعة – مكانه متميزة بين دول العالم . فقامت على ضفاف نيلها الخصيب دول وامارات اسلامية كان لها دور اقتصادى وسياسى بارز فى منطقة الشرق الإسلامى . واكتسبت مكانه روحيه كمركز جديد للخلافة الإسلامية عقب سقوط بغداد ، بجانب تلك المكانة السياسية والاقتصادية الهامة . وعقب دخولها تحت الإدارة العثمانية ، حافظت اياله مصر على هذا المركز الفريد ؛ فصارت المركز الإدارى والعسكرى والاقتصادى الأول للدولة العثمانية فى المنطقة . فمنها كانت الإدارة المركزية تدير كافة شئون ولاياتها فى الشرق ، وبواسطتها كانت توفر جميع احتياجاتها الاستراتيجية سواء فى مركز الدولة أو فى خارجها .

وإذا كانت مصر قد فقدت ، خلال العصر العثمانى . موقعها السياسى المستقل كمركز للدولة الإسلامية ، الا أن مركزها الحضارى الذى اختصت به ظل كما هو يعكس مكانتها الحيوية كجزء هام ومؤثر فى الدولة الإسلامية .

فقد كان لمصر ، خلال العصر العثمانى ، موقع ادارى وعسكرى واقتصادى هام بالنسبة لمركز الدولة العثمانية فى أستانبول ولمنطقة الشرق الإسلامى وافريقيا فى نفس الوقت فمن مصر ، كانت الادارة المركزية تشرف على ادارة شئون الحرمين الشريفين واليمن والحبشة والشام وطرابلس غرب وغيرها من ولايات الدولة فى المنطقة ؛ كما كانت ترعى تنفيذ سياستها فى تلك الجهات ، وتتابع احوالها ، فترفع التقارير المفصلة عنها من حين لآخر . ومن ناحية أخرى ، اعتبرت مصر مركزاً هاماً لتعبئة الجيوش العثمانية ،

(*) مدرس بقسم اللغات الشرقية / فرع اللغة التركية وآدابها – كلية آداب سوهاج – جامعة اسيوط .

ومستودعاً لعتاد وبارود هذه الجيوش فى المنطقة ، كما كانت صومعة الغلال الأولى التى لاتنضب للجيوش الغازية وللمطبخ السلطانى ولاستنابول نفسها ، فضلا عن زخائر وصدقات الحرمين الشريفين .

ومهما يكن من أمر ، فقد ساعد على ترسيخ هذه المكانة لايالة مصر فى الإدارة العثمانية عوامل عدة ، يأتى فى مقدمتها :

أ – مكانة مصر كمركز سابق للعديد من الدول الإسلامية ، مما جعلها تتمتع بمواصفات قيادية وحضارية وتاريخية فى المنطقة . فما كان من الدولة العثمانية الا أن وضعتها فى مكانها الطبيعى بين ولايات السلطنة ، فكانت على رأس ولايات الدولة الممتازة (مصر – بودين – العراق) ، كما احتلت موقعها بين مراكز السلطنة العثمانية (استانبول – بورصة – أدرنه – مصر) [1] .

ب – بُعد الأستانه عن منطقة الحرمين وعن ولايات الدولة فى الجنوب والشرق (اليمن – الحبشة – الشام – العراق) ، وبالتالى عن حدودها الجنوبية والشرقية . فكان من الضرورى توافر مركز للدولة فى تلك المناطق تدير من خلاله شئون هذه الولايات ، حيث وقع الاختيار على ايالة مصر ، المركز السابق للدولة المملوكية وذات الموقع الجغرافى المتوسط فى المنقطقة .

جـ – تزايد مسئوليات الدولة العثمانية ، وتضاعف اعبائها عقب توسعاتها العظيمة شرقا وغربا ، واستمرار حروبها على العديد من الجبهات ، وبالتالى تزايد احتياجاتها فى المركز وفى ولاياتها الشرقية ، مما جعل الأنظار تتطلع إلى مصر للمساهمة فى تلك التبعات الملقاه على عاتق الدولة .

د – زُخر مصر بالخيرات ، والثروات المختلفة زراعية وحيوانية ومعدنية ، الأمر الذى جعل الدولة ترعى الايالة وثروتها ، وتضع لها النظم والقوانين المناسبة التى تحافظ بها عليها .

هـ – اعتبار الخراج السنوى لايالة مصر والمعروف باسم « الخزينة الإرسالية » جزءاً هاماً من مصروفات الجيب السلطانى ، بحيث كانت المحافظة على ارسال هذه الخزينة سواء النقدى منها أو العينى إلى الأستانه فى موعدها ودون نقصان ذات اهمية عظيمة لدى مركز الدولة .

(1) M. Nurî Pasa, Netayic-ü 'l-vuku'at, Ankara 1979, nsr. Neset cağatay, ciltI 139

وانطلاقاً من هذه المكانة الفريده التى تميزت بها ايالة مصر ، حرصت الإدارة المركزية للدولة على المحافظة على موارد الايالة الغنية ، والأستفادة منها ، والحيلولة دون ضياعها حرصا على توطيد نفوذها فى البلاد واقرار الأمن ونشر العدل فى ارجائها . ولتحقيق هذه الغايه سعت الإدارة المركزية فى الدولة ، إثر إصدار « قانون نامه مصر » (١٥٢٥/٩٣١)، لوضع بعض الأسس التى قررت ، ربط كافة مؤسسات ايالة مصر الإدارية والماليةوالاقتصادية والعسكرية والقضائية بمثيلتها فى مركز الدولة وبتشكيلاتها العامة ، وربط موارد الايالة المالية والاقتصادية بالسياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة فى مركزها بالأستانه وفى ولاياتها الشرقية (١) .

وبذلك ، منعت الدولة العثمانية توجيه المقاطعات الميرية فى مصر لأى من موظفيها فى هذه الايالة لضمان حماية هذه الموارد المالية من العبث ، وحتى تتمكن من الاستفاده منها استفادة كاملة ، فخصصت لكافة اداريى الايالة من الوزراء ، والأمراء والدفتردارية والقضاه وغيرهم مرتبات ووظائف من الخزينة المصرية وحُدّدت لهم سنويا تحت اسم «ساليانه » أى سنوية ، أو بشكل دورى باسم « مواجب » ، حيث تقرر بعد توزيع ساليانات ومواجب موظفى الدولة فى الايالة ، وتوفير كافة احتياجات الايالة ، وسد مصروفاتها ، وإخراج صدقات الحرمين ، تقرر إرسال فائض واردات مصر خلال عام مالى كامل إلى الخزينة السلطانية العامرة بالاستانه سنوياً . ومنذ عام ١٥٢٧م / ٩٣٣ هـ ، بدأ هذا الفائض السنوى يُرسل إلى الاستانه على شكلين : نقداً وعيناً ، حيث عرف كل منها باسم « ارسالية »

ا - **الأرسالية النقدية** : وتعرف باسم « الخزينة الأرسالية » . وتمثل احتياطياً هاما لخزينة الدولة الميرية ، تواجه بها الدولة مصاريفها واحتياجاتها الطارئه التى لم يكن ممكنا وضعها ضمن ميزانية الدولة العامة ، وخاصة سدّ مصروفات تنفيذ بعض الأوامر

---

(١) « قانون نامة مصر » ، نشر وترجمة وتعليق ، أحمد فؤاد متولى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٤٨ ، ٥٤ ، ٧٧-٧٨ ؛

- Ö. L., Barkan , I. Kanunlar, Istanbul, s. Lx
I. H. Uzunçarşl.. Osmanl. Devletinin Merkez-ve- Bahriye Teşkilâti, Ankara 1948 , 2-3, 186-188 ; ayni, mlf, Osmanl, Devletinin Ilmiye Teşkilat, Ankara, 1965, s. 98

السلطانية فى المنطقة فى حالة عدم امكانية أرسال الأموال اللازمه لذلك فى الوقت المناسب [١] .

٣ - **الأرسالية العينية** : وتعرف باسم « الزخائر الأرسالية » وكانت مصروفاتها تُسدّد أما من فائض واردات مصر مباشرة ، أو من أموال الخزينة الارسالية . وفى معظم الاحيان كان مُسمى « الزخائر الارسالية » يشير إلى ما كان يرسل من مصر من هذه الزخائر إلى مركز السلطنة باستانبول ، وما كان يصل منها إلى مخازن المطابخ العامرة . ومن الجدير بالذكر هنا ، أن هذه الزخائر المصرية ، لم تكتسب مكانتها المميزة فى الدولة نتيجة دورها فى سدّ احتياجات الاستانه ومطابخها العامرة فحسب ، وانما ايضا بسبب مواجهتها احتياجات الايالة نفسها والحرمين واليمن والحبشة ، وغيرها من ولايات الدولة الشرقية ، وايضاً مستلزمات الجيوش والاساطيل العثمانية فى المنطقة [٢] .

زخائر مصر الأرسالية :

لقد حرصت الإدارة العثمانية ، منذ ضم مصر ، على الاحاطة علماً بالنظم الإدارية والمالية فى البلاد ، فسعت لوضع القواعد التى تكفل انضباطها وتوجيهها الوجهة السليمة وربطها بالنظم المالية والإدارية للدولة وبميزانيتها العامة [٣] . فكان ذلك انعكاساً لتلك الرعاية التى أولتها الدولة لايالة مصر ولمواردها الاستراتيجية باعتبارها جزء ليس هيناً من

---

(1) S. j. Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt , 1517 - 1798, princeton 1962, p. p. 283 - 309 ; The Budget of Ottoman Egypt , 1005 - 1006 , Paris 1968 , pp. 11-13 ; S. M. es - Seyyid, 16. asir'da Misir Egâleti, Istanul 1990, s. 115-123.

(٢) ارشيف طوب قابوسراى باستانبول ، دفاتر (D) ارقام : ٩٢٦٩ ، ٩٧٨٨ ، ٩٢٧٣ ، ٨٤٥٩,٧٢٦٤ ، ٤٩٤٤ ؛ ارشيف رئاسة الوزارة (باشبقانلق ارشيف) باستانبول ، دفاتر المهمه أرقام ٧ ، ص ٢٣٠ ؛ ٢٨ ص ٢٣٥ ، ٧٢ ، ص ٢٠٧ ، ٣٦ ، ص ٣٤٦ ؛ دفاتر مالية دن مدوره أرقام ٦٤١٥ ، ص ١١ ، ٥٦٧١ ص ٣ ؛ كذا انظر ، قانون نامة مصر ، ص ٢٩ - ٣١ ، ٤٢ - ٤٥ .

(3) Ö. L. Barkan, " 933-934 mâli yilina âid büce " Iktisad Fakultesi Mecmuas, 1960 cild is , ss. 157 - 176 .

- وفيما يتعلق بميزانيات الدولة العامة فى الإعوام المالية ٩٥٤ - ٩٥٥ هـ ، ٩٧٤ - ٩٧٥ هـ ، ١٠٧٠ - ١٠٧١ هـ ، ١٠٧٩ - ١٠٨٠ ، أنظر الاعداد رقم « ١٦ » ، « ١٧ » من نفس المجلة لنفس الباحث .

موارد الخزينة السلطانية والعديد من مؤسسات الدولة المختلفة ، وعلى راسها المطابخ السلطانية العامرة (١) .

وهكذا ، مرت زخائر مصر الميرية التى عرفت باسم « الزخائر الإرسالية » بمراحل مختلفة من العناية المتميزة منذ وضع بذورها الأولى فى الأراضى المصرية ، وحتى اخذها مكانها فى مخازن ومستودعات المطابخ السلطانية العامرة ، وذلك بمعرفة العديد من المؤسسات والتشكيلات المعنية سواء فى ايالة مصر أو فى مركز السلطنة نفسه .

لقد قرر قانون نامة مصر أن يكون كل ما يتعلق بالخواص السلطانية موكلاً إلى أمير أمراء مصر وكيل السلطنة بالايالة ، وذلك بمساعدة دفتر داره وقاضيه ، على أن يتعاون هؤلاء جميعا فيما يعود بالنفع على موارد الايالة . فكانت هذه الهيئة الإدارية العليا فى الايالة تقوم بالأشراف على اعمال اداريى الولايات (الأمراء السناجق ، الكشاف ، مشايخ العربان ، العمال ، وغيرهم من المهاشرين) الذين لم تكن مسئولياتهم فى الحفاظ على موارد مصر تقل بحال عن مسئولية أمير الأمراء . فقد كانت رعاية هؤلاء المباشرين للأراضى الزراعية الموجودة تحت تصرف كل منهم ، واهتمامهم بترميم الجسور وتطهير الترع والقنوات وتعمير ما خرب من الأراضى بكافة الوسائل الممكنة ، ورعايتهم للفلاحين ومباشرة إعدادهم الاراضى للزراعة من أهم ما وكل اليهم من مهام . وكما أكد قانون نامة مصر والعديد من الأوامر السلطانية على اعتبار المحافظة على موارد الايالة ، ونشر العدل بين الرعايا ، أهم مسئوليات أمير أمراء مصر وهيئته الإدارية على الإطلاق ، فقد شددت فى نفس الوقت على ضرورة تفتيش أمير الأمراء ومعاونيه على أعمال هؤلاء المباشرين

(١) لقد شددت الدولة العثمانية على حماية الأموال الميرية فى مصر من خلال ما جاء فى قانون نامة مصر (ص ٤٢ - ٤٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٦ - ٧٧) ، ثم فى الأوامر والفرمانات السلطانية (أرشيف رئاسة الوزارة ، دفاتر الديوان الهمايونى [تصنيف كامل كبجى] رقم ٦٧ / ص ٤٦٨ ، دفاتر مالية دن مدوره رقم ٩٨٢٥ / ص ١٦) . ولم يكن هذا التشديد الالانه عند التقصير فى سداد احتياجات ايالة مصر نفسها من هذه المصروفات ، يكون المورد الاقتصادى الأساسى فى الايالة معرضا للخطر ، مما يؤثر تاثيراً مباشراً فى امكانية ارسال « الخزينة الإرسالية » التى كانت تعد « مصاريف الجيب السلطانى » فى وقتها ودون نقصان ، وبالتالى فى امكانية توفير الاحتياجات الميرية للاستانه ؛ وأما التهاون فى مواجهة احتياجات الحرمين الشريفين ، فكان يعنى أن الدولة كرائده للعالم الإسلامى وحامية للحرمين تكون قد فرطت فى اهم أسباب احتلالها لهذه المكانه فى العالم الإسلامى ، والتفريط فى سد احتياجات الأستانه نفسها ، انما كان يهز حالة الاستقرار فى الدولة ومؤسساتها وتشكيلاتها التى كانت تعنى بهذه الاحتياجات فى مركز السلطنة أو خارجها ، الأمر الذى بدا يظهر بوضوح فى أرجاء الدولة اعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٧ م / ١١ هـ .

فيكافىء الأمين ، ويوقع أشد العقوبات بالمتهاون منهم فى تلك الأمور الهامة ، بعد تحميله مصروفات ما تسبب من ضرر [١] .

لقد كان على كل فرد من هؤلاء الإداريين ومباشريهم ، جميع حاصلات الاراضى الواقعة تحت إدارته أو التزامه فى زمانها ، وحسب ما التزم به من شروط ، حيث كان يقوم بتجهيز الغلال المقرره عليه وفقا للمواصفات المتفق عليها ، وتسليمها إلى الشونه (عنابر الغلال بمصر) [٢] . وكان « أمين الشونه » [٣] يقوم تحت أشراف ناظر الأموال (الدفتردار) بالنظر فى كافة شئون واردات واخراجات الشونه المصرية من الغلال ، فيسعى لتوفير عدد السفن الكافية لنقل الزخائر من ولايات مصر إلى السونه ؛ وقبل أن تودع هذه الزخائر فى المخازن ، يهم بتفقد نوعيتها وكميتها ، ويشرف على وزنها بنفسه ؛ ثم يقوم الكتبه بتسجيل مقدارها بالتفصيل وتحرير اسماء اصحاب تحويلها من الكشاف والمباشرين أو العمال واخيرا يعرض الأمر على ناظر الأموال لاقراره [٤] .

كل هذا الأهتمام الذى اولته الدولة العثمانية لرعاية موارد ايالة مصر ، كان انعكاساً لمكانة هذه الموارد من ميزانية الدولة العامة ، ولارتباطها بالعديد من مؤسسات مركز الدولة فلم تكن أملاك الدولة الميرية (الخواص السلطانية) وموارداها فى مصر ، سوى واحدة من أهم شرايينها الحيوية النابضة التى لا ينقطع اتصالها بالقلب وبجميع الأطراف بحال ، بل كانت أحد الينابيع الجارية التى تغذى العديد من مؤسسات الدولة وتشكيلاتها . ولذلك ، رأينا إلى أى مدى كانت المسئولية الملقاه على عاتق الهيئة الإدارية فى ايالة مصر أمام

---

(٢) قانون نامة مصر ، ص ٢٩ – ٣١ ؛ ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٥ ، أرشيف طوب قابوسراى ، دفتر (D) رقم ٨٤٥٩ ، أوراق (E) رقم ٢٢٨٣

(٢) كان يرد إلى الانبار المصرية العامرة كل عام خلال اواسط القرن ١٦ م من غلال وحبوب مصر ماقدره ٤٤٠,٠٠٠ أردب : أرشيف طوب قابو سراى ، أوراق رقم ٢٢٨٣ /٢ .

(٣) وهو المسئول الأول عما يرد إلى عنابر الغلال الميرية بمصر ، ويخرج منها ، وكان يعين من الخدم السلطانى وبقرار من السلطان نفسه ، ويرشحه أمير أمراء مصر وناظر أمواله ، على أنه كان من تعيين فى هذا الموقع يشترط الاستقامه والاقتدار والأمانه : قانون نامة مصر . ص ٤٨ ، ٧٧ .

(٤) كان أمين الشونه يقوم ، على أثر تفقده للزخائر الوارده للعنابر ، بعرض أمر المخالفين لشروط الالتزام من العمال والمباشرين الذين قاموا بتوريد ذخائرهم ناقصة أو مبلله أو مخلوطه بالتراب والتبن .عرضها على ناظر الأموال لمعاقبتهم : قانون نامة مصر ، ص ٤٨ ، ٥٠ .

السلطان نفسه [١] . فلم تنفصل مؤسسات الدولة وتشكيلاتها التى تقوم على إدارة شئون الخواص الهمايونية فى المركز ، عن تلك الموجوده فى ولاياتها ، وبالخاصة التى بمصر فهى جزء منها تؤثر فيها وتتأثر بها نتيجة للتكامل والتنسيق فيما بينها . فكان الاهتمام بشئون الخاصة السلطانية ومؤسساتها فى مصر ، أنما هو اهتمام بمثيلتها فى مركز الدولة فى نفس الوقت ، فكلها كانت تخدم المصلحه العليا للدولة العثمانية ، وبقدر تماسكها أو انحلالها كانت تبرز قوة الدولة أو ضعفها .

ومن أهم هذه المؤسسات السلطانية التى كانت تقوم بوظيفة خدمية فى الأستانه ، وارتبطت ارتباطا عضوياً بايالة مصر وبمواردها الزراعية ، وظروفها الاقتصادية والمالية ، وبالتالى بشونتها السلطانية والمؤسسة القائمة عليها ، مؤسسة « المطابخ السلطانية العامرة » .

المطابخ السلطانية العامرة : وهى مطابخ السراي العثمانى [٢] . وفيها كان يتم يوميا طهى عشرات الأصناف المختلفة من المأكولات والمشروبات لكافة أركان السراى والأعضاء الديواني الهمايونى . ولجنود القابوقولى (الجيش المركزى) الذين كانوا يحضرون جلسات الديوان ، واصحاب الدعاوى والشهود وغيرهم ممن يصل مجموعهم حوالى أربعة الاف فرد . ومع أزدهار الدولة إتساع املاكها وتزايد مواردهم وتفرع

---

(١) يعتبر السلطان ، الرئيس الأعلى لشئون الخواص الهمايونية فى الدولة . وينوب عنه فى ذلك الوزير الأعظم نائبه المطلق . فكانت كافة شئون الخاصه السلطانية سواء التى بالمركز أو بولايات الدولة تنظر وتباشر تحت سمعه وبصره ، ولم يكن امير الأمراء فى الولايات سوى نائبا عن السلطان فى النظر فى شئون املاك وأموال الدولة فى الايالة ، حيث كان يقوم بعرض كل صغيرة وكبيرة تتعلق بامور الدولة الميرية فى الايالة على الاستانه ، ويتلقى التوصيات فى ذلك الخصوص من هناك رأسا . وهكذا ، قرر قانون نامة مصر أن « .. كل ما يتعلق بتحصيل أموال الخواص السلطانية موكل إلى اميرا أمراء مصر وناظر امواله ، فيتعاونان معاً فى انجازه بالشكل الذى يحقق المصلحه لأموال الخاصة السلطانية ، .. وليتجنب أمير الأمراء وسائر الأمراء تعيين رجالهم فى الوظائف التى تتعلق بأموال الخاصة السلطانية بمصر ، وعلى ناظر الأموال ان يعين بمعرفة أمير الأمراء رجالاً من خدم السلطان فى هذه الوظائف ، أما الاماكن التى يعتُد بها كالشونه السلطانية ودار الضرب والبهار.. فيرسل من لدى الاعتاب السلطانية امناء يتولون العمل فيها .. » (ص ٧٧ – ٧٨) .

(٢) وهى عدة مطابخ ، عرف المطبخ الخاص بالسلطان منها باسم « قوش خانه » (بيت الطيور) ، وكان السلاطين يصطحبون هذا المطبخ معهم عند خروجهم للحملات أو لأى غرض آخر : ارشيف رئاسة الوزارة ، ، تصنيف ابن الأمين ، « وثائق السراى رقم ٣٠٦١

1 H. . UzuncarsL, Saray teskilâti,s . 70, n 1 ; aynl mülf Merkez teskilâti, s. 25-26. ؛

تشكيلاتها الداخلية والخارجية خلال القرنين ١٦ ، ١٧ م ، بدأت أعباء المطابخ السلطانية فى الازدياد التدريجى ، الأمر الذى كان يتطلب تشكيلات ضخمة تضطلع بمهام هذه المؤسسة ، فتقوم على توفير احتياجاتها ورعاية شئونها . وقد كان على رأس هذه التشكيلات « امين المطابخ السلطانية » الذى كان المسئول الأول عن توفير كافة لوازم المطابخ وصرف زخائرها وإدارة شئونها والإشراف على سير العمل فيها ، ويعاونه فى ذلك كتخدا ، وكيلارجى باشى (رئيس امناء المخازن) [١] وغيرهما .

لقد تضاعف اتساع الدولة العثمانية خلال القرن ١٦ م / ١٠ هـ ، وبقدر ذلك الاتساع ازدادت الاحتياجات ؛ ولكن : لم يكن هناك ثمه تأثير سلبى على مؤسسات الدولة نتيجه لهذا التطور العظيم فى بنية الدولة : خلال عصر القوة والسطوة . فقد كانت الدولة تضم أكثر اراضى العالم المتحضر خصوبة فى اسيا وأفريقيا وأوروبا ؛ ولذلك ، لم تجد ايه صعوبة فى تشكيل نظام محكم من « الأكتفاء الذاتى » تغمره روح التكافل والتعاون والأخاء فى ظل الإسلام ، وبالتالى ، لم تخضع لضغوط اقتصادية مؤثرة من الخارج حتى أواخر القرن ١٧ م / ١١ هـ ، بل على العكس ، حيث كانت تستخدم مواردها الضخمة سلاحاً فى وجه اعدائها . وتكشف الوثائق التى بأيدينا عن مدى ايجابية نظام « الاكتفاء الذاتى » فى الدولة العثمانية من خلال عمليات توفير احتياجات مركز السلطنة وبخاصة مستلزمات المطابخ السلطانية العامرة من زخائر ومواد غذائية أخرى .

فمنذ عصر السلطان سليمان القانونى (١٥٢٠ - ١٥٦٦) ، بدأت مصاريف المطابخ السلطانية فى التضخم ، سواء تلك التى كانت تخصص من الخزينة العامة للدولة أو التى كانت ترد من مختلف ولايتها ، دورية كانت أم طارئة . فقد بلغت مصاريف المطابخ العامرة من الخزنية العامة خلال هذه الفترة حوالى ٤,٨٠٠,٠٠٠ اقجه ، وان هذا المبلغ الذى ارتفع

---

(١) وهو المشرف العام على مخازن المطابخ العامرة ، وكان يعاونه فى إدارة شئون هذه المخازن « كتخدا الكيلار » ، وفى النظر فى شئون المطابخ « باشى اشجى باشى » (رئيس رؤساء الطباخين) الذى كان يباشر أعمال خدم المطبخ من خبازين وجزارين ولبانين وغيرهم ، ومن وصل عددهم خلال القرن ١٧ م . إلى حوالى ١٣٧٠ فرد ، وايضا « تبسيجى باشى » (رئيس خدم الموائد) ،و « حلوا حبى باشى » ، و « طورشى باشى » ، و « يميشجى باشى » .. وغيرهم . وعلاوة على ذلك ، كان الكيلارجى باشى مكلف بامساك دفاتر الأرزاق التى تخرج من الكيلار العامرة (المخازن السلطانية) ، وايضا دفاتر مصاريف المطبخ خلال شهر كامل ، ويعاونه فى ذلك ، هيئة كبيرة من الكتبة الذين يمسكون دفاتر المبايعات الخارجية للمطابخ العامرة : Uzuncarsl, saray Teskilât is. 70 n . 4,354, 379 - 382 , 426 n. 2 , 458-460 ; oyni mlf. Merkez BahriyeTeşkilâti, 346 , 354.

فى عدد السلطان سليم الثانى (١٥٦٦-١٥٧٤) إلى ٦,٣٠٠,٠٠٠ اقچه تقريبا ، قفز خلال أوائل القرن ١٧ م / ١١ هـ إلى حوالى ٨,٦٠٠,٠٠٠ أقچة [١] .

أما ما كان يرد من ولايات الدولة إلى المطابخ العامرة من احتياجات ، فقد تمثل فى بعض الواردات العينية التى كانت محاسباتها تسوى من أموال كل مقاطعة ميرية على حدة . ويأتى على رأس هذه الواردات ، ما كان يأتى سنويا من اياله مصر ، ومن مقاطعات الروملى والأناضول ومن الأفلاق والبغدان ايضا [٢] .

واردات المطابخ العامرة من مصر : قد كان لإيالة مصر نصيب وفير فى المساهمة فى مواجهة احتياجات المطابخ العامرة ، منذ أن وُضعت لها النظم الإدارية والمالية فى ١٥٢٥ / ٩٣١ هـ . الا أن مركز الايالة الاقتصادية ونصيبها فى الايفاء بمتطلبات المطابخ العامرة وغيرها من احتياجات الدولة ، ومختلف مؤسساتها بشكل دورى منتظم ، لم يبرز الا بعد البدء الفعلى فى ارسال فائض واردات مصر إلى الأستانة كخزينة ارسالية عام ١٥٢٧م / ٩٣٣هـ . واذا كانت بعض المصادر المعاصرة قد اشارت إلى ورود مقادير من ركن مصر المسك والمكرر إلى الاستانة بصفة منتظمة كهدية للسلطان ، منذ استقرار الإدارة العثمانية فى مصر [٣] . الا أن الوثائق الارشيفية اكدت أن الزخائر المصرية ، شُرع فى

---

(١) يذكر ايوبى أفندى فى قانونه : إنه فى عام ١٦٦٠ م / ١٠٧١ هـ ، تسلم لامين المطبخ مبلغ يقدر بـ ٤٤,٣٤١,٧٥٦ أقچه كمصاريف للحم والدقيق والسكر والأرز وسائر الزخائر الإخرى :

Uzunçarsli, Osmanl, Devletinin saray Teşkilâti, s . 382.

(٢) ويتحدث ايوبى أفندى ايضا عن أنه كان يرد من ولايات الدولة المختلفة إلى المطابخ العامرة خلال اواسط القرن ١٧ م ، العديد من المواد الغذائية وعلى رأسها ٣٠٠ كيلة حمص ، ٧٥ أوقية زعفران ، ٦٦٦ أوقية شمع عسل أسفر ، ٢٠٠٠ أوقية ملح « ڤوج حصار » ، ٢٢٩٥ ملح « أخيولى » ، ١٩٩٠٠ وجاجه ، ٣٠٠٠ ديك رومى ، واصناف عديدة أخرى من الفواكه ، كما كان يرد من بلاد الإفلاق كل عام ٢٠,٠٠٠ خروف ، ١٥,٠٠٠ أوقية عسل افلاقى ، ٩٠٠٠ أوقية شمع عسل أصفر ، ومن البغدان ٩٠٠ أوقية شمع عسل اصفر ، ١٠٠٠ أوقية عسل ، وهذا علاوه على ما كان يأتى من مقاطعات الأناضول والروميللى من مواد غذائية بما يقدر بمبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ أقچه سنويا ، كل هذا عدا ما كان يرد من مصر نفسها :

Uzuçarşli, soray teskilâti, s. 382-383

(٣) ابن اياس ، بدايع الزهور فى وقايع الدهور ، ج ٥ ، ص ٣٣٠ - ٣٣١ . اذا كان قانون نامة مصر (١٥٢٥) قد ذكر انه كان من المعتاد تخصيص كميات من السكر المكرر للخواص السلطانية (ص ٩٤) ، الا انه لم ترد أى اشاره فى هذا القانون عن أرسال مقادير من الغلال (ص٥٠) أو البهار (ص ٥٢) إلى الاستانه خلال هذه الفترة .

ارسالها إلى المطابخ السلطانية بشكل منتظم منذ عام ٩٣٣/١٥٢٧ ، باعتبارها جزء عينياً للخزينه الارسالية تحت اسم « الزخائر الارسالية » .

وهكذا ، بدأت ايالة مصر تشكل عنصرا اقتصاديا مؤثرا فى بنية الدولة ، وبالتالى فى سياسة الاكتفاء الذاتى التى كانت تنتهجها . وقد بدت هذه المكانه واضحة من خلال تلك العلاقة الوثيقة بين المطابخ السلطانية ومخازنها العامره من ناحية ، وايالة مصر وما كان يرد منها من حاصلات زراعية وبهار من ناحية أخرى . على أن جميع احتياجات المطابخ العامرة من مصر لم تكن تُرسل بصفة دورية فى كل الأحوال ، بل كانت احيانا ما يرسل مقادير إضافية منها بصفة استثنائية بموجب طلب يتقدم به امين المطابخ العامرة إلى الديوانى الهمايونى [١] .

وعموماً ، فقد كانت أهم محاصيل الغلال والسلع الغذائية والبهار الوارده من مصر إلى المطابخ العامرة بالاستانه ، بصفه دورية ، خلال القونين ١٦-١٧م : السكر ، الارز ، العدس ، الحمص ، القرنفل . ويمكننا بيان مقادير هذه المحاصيل التى كانت ترسل بصفة دورية من مصر والزيادات التى طرأت عليها [٢] على النحو التالى :

نوع الذخـــيرة

مقدارها خلال عام	السكر		الأرز	العدس	الحمص	المصدر
	معتاد	مكرر				
٩٧٠ هـ / ١٥٧٢	٣٠٠ قنطار	٤٠٠	٢٠٠٠ أردب	٢٠٠ أردب	٢٠٠ أردب	كامل كيجى ٦٧/ص٣٢٧,٤٦٨
٩٩٤ / ١٥٨٥	٧٠٠	٧٠٠	٣٠٠٠ »	—	—	دفاتر المهمه ٦٤ / ص ٢٠٩
١٠٠١ / ١٥٩٢	٧٠٠	٧٠٠	٣٠٠٠ »	٥٠٠ أردب	٥٠٠ أردب	المهمه ٧٠ص/٢,٤٠/٧٢ ،ص٥٩
١٠٢٩ / ١٦١٩	٧٠٠	٧٠٠	٦٠٠٠ »	٥٠٠ أردب	٥٠٠ »	مالية دن مدوره ٩٨٢٥/ ص ٢٠
١٠٤٠ / ١٦٣٠	٤٢,٦٨٠ اوقية		٧٢٠٠ »	—	—	مـالية دن مـدوره ٧٣٢٥/ص١٧٢

(١) ارشيف رئاسة الوزاره ، دفاتر مالية دن مدوره رقم ٩٨٢٥ ، ص ١٦ ، جمادى الأولى ١٠٢٩ هـ .

(٢) يذكر أولياچلبى الرحالة التركى المعروف انه كان يخرج من مصر خلال النصف الثانى من القرن ١٧ م إلى الكيلار العامرة ٢٠٠٠ قفص سكر معتاد ، ٥٠٠,٠٠٠ أردب ارز فرسكور والمنزله ودمياط ورشيد ، ٢٠٠,٠٠٠ أردب عدس ، و ٢٠٠,٠٠٠ أردب حمص (سياحت نامه ، ج ١٠ ، ص ٤٥٢) . وهذه المقادير كما هو واضح فيها كثير من المبالغة ، حيث لم يتحرى اوليا چلبى كعهده الدقة فيها إلى حد كبير .

وكما هو واضح من الجدول السابق ، أن مقادير هذه الزخائر قد طرأ عليها زياده تتراوح ما بين ٣٥ ٪ ، و ٥٠ ٪ خلال الربع الأخير من القرن ١٦ م . فكانت هذه الزيادة موافقه لحالة البذخ والأسراف وزيادة الاستهلاك التى كانت تعانى منها الدولة خلال عصور خلفاء سليمان القانونى كما كانت نتيجة لمحاولة الدولة سدّ احتياجات رجال القصر والدولة وجنود الدركاه العالى وغيرهم من المستفيدين مما تقدمه المطابخ العامرة (١) .

وعلى الرغم من صدور الأوامر بتطبيق هذه الزيادات اعتبارا من عام ٩٩٤هـ / ١٥٨٦م الأ أن مظهرا أخر من مظاهر ضعف سلطة الدولة على ولايتها فى تنفيذ أوامرها منذ اواخر هذا القرن كان قد بدأ فى الظهور ، فلم يراعى امير امراء مصر أنذاك تنفيذ هذه الأوامر حيث استمرت المقادير السابقة لهذه الغلال ترسل دون زيادة حتى عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٩م (٢) . وخلال هذه الفترة وما بعدها حدث تهاون عظيم فى أرسال مقادير الزخائر الإرسالية بتمامها وفى زمانها ، الأمر الذى دعى الدولة لأن تُحمّل لمير امراء مصر ودفترداره مسئولية هذا النقصان (٣) . والبيان التالى يوضح لنا مقدار هذا النقص فى بعض الزخائر التى من المفترض ورودها كل عام إلى مخازن المطابخ السلطانية ، وذلك خلال الربع الأول من القرن ١٧م / ١١ هـ (٤) :

الصنف	المقدار الأصلى	المرسل منه	مقدار النقص
السكر	١٤٠٠ قنطار	٨٣٤ قنطار	٥٦٦ قنطار
الأرز	٣٠,٠٠٠ كيل	٢٣٠٧٨ كيل	١٦٩٢٢ كيل
العدس	٢٥٠٠ كيل	٢٣٠٠ »	٢٠٠ »
الحمص	٢٥٠٠ كيل	١٢٨٩ »	١٢١١ »

لقد ارتبط أرسال الزخائر الإرسالية ناقصة إلى الاستانه منذ أواخر القرن ١٦ م بقرارات زيادة مقادير هذه الزخائر خلال نفس هذه الفترة ، حيث اننا لم نصادف إيه اشارة تدل على انه كان هناك زيادة لمقادير الزخائر المقرره من قبل الاستانه أو إرسالها ناقصة من

(١) كاتب چلبى ، دستور العمل فى اصلاح الخلل ، استانبول ١٢٨٠ ، ص ١٣١ – ١٣٥

(٢) دفاتر المهمه رقم ٦٤ ، ص ٢٠٩ ، ٦ صفر ٩٩٧ هـ .

(٣) دفاتر الديوان الهمايونى ، كامل كبجى رقم ٧٠ ، ص ٣٧٥ ، ربيع الأول ١٠١١ هـ

(٤) دفاتر مالية دن مدوره رقم ٩٨٢٥ ، ص ٢٠ – ٢١ ربيع الآخره ١٠٢٩ ، كذا انظر نفس الدفاتر رقم ٢٧٣٧ ، ص ١٥ / ١٠٦٢ هـ .

مصر خلال هذا القرن . ويدل هذه الأمر على انعكاس احوال الاستانه المباشر على أوضاع ايالة مصر التى لم تنج من امراض الأسراف وزيادة الاستهلاك التى اصيبت بها مركز الدولة خلال الربع الأخير من القرن ١٦ م / ١٠ هـ .

ومن الملاحظ ، انه لم يكن القمح من الغلال التى كانت ترسل سنويا إلى المطابخ السلطانية الا اننا قد نصادف أحيانا إرسال مقادير من القمح الميرى المصرى إلى الأنبار العامره بالاستانه وذلك بحسب الحاجة [١] . وليس معنى هذا اعتبار أن مصر كانت تفتقر إلى هذا النوع من الغلال ولكن الحقيقة أن المطابخ العامرة لم تكن فى حاجة لهذه الغلال من مصر ، حيث كانت توفر احتياجاتها من جهات أخرى ، كما أن الدولة حرصت على تمكين ايالة مصر ، فى اطار سياسة الاكتفاء الذاتى التى كانت تنتهجها ، من الإيفاء باحتياجات الحرمين الدورية ومتطلبات الجيوش العثمانية والولايات الشرقية للدولة ، تلك المتطلبات الطارئه من القمح أو من معمولات هذه الغلة التى اشتهرت بها مصر كالشعرية والبقسماط . ففى عام ٩٨٢ هـ ، صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بضرورة توفير ما يقدر بـ ٧٠٠٠ كيل قمح لسد احتياجات ادرنه خلال فصل الشتاء [٢] ، وفى أوائل القرن ١٧ وجهت الأوامر لأمير أمراء مصر ولدفترداره بضرورة شراء مقدار اضافى من الحنطة اللازمة لطبخ البقسماط للعساكر المنصورة [٣] ، وفى عام ٩٨٧ ، وجهت الاوامر لأمير أمراء طرابلس والشام توصية بتحويل ما يقدر بـ ١٠,٠٠٠ أردب من القمح الآتى من مصر إلى دقيق لمواجهة احتياجات الأسطول الهمايونى فى البحر المتوسط [٤] . ومن خلال هذه الاوامر . يتبين لنا إلى أى درجه تمكنت الإدارة العثمانية من تطبيق مبدأ الإكتفاء الذاتى ، والتنسيق بين احتياجات مؤسساتها المختلفة ، وامكانياتها المتاحة ، ودور ايالة مصر فى انجاح هذه السياسة .

وعلاوة على الزخائر المعتادة الخروج من مصر إلى المطابخ السلطانية ، فقد كان هناك بعض السلع الأخرى ، كانت ترسل احيانا بناء على طلب من امين المطابخ ، الان هذه السلع لم تكن بطبيعة الحال دورية كالشعير والبقول والتمر [٥] .

---

(١) ففى عام ٩٨٤ هـ ، صدرت الأوامر لأمير امراء مصر بارسال ما قدره ٢٤٣٩ أردب مصرى من القمح الميرى إلى استانبول ، وذلك نظراً للظروف الصعبة التى كانت تمر بها الاستانه آنذاك : مالية دن مدوره رقم ٧٥٣٤ ، ص ٥٣٠

(٢) دفتر المهمه رقم ٢٦ ، ص ١٦٨

(٣) دفاتر مالية دن مدوره رقم ١٩٩٩ ، ص ٣٠ – ٣١

(٤) دفتر المهمه رقم ٤٠ ، ص ٥٤

(٥) دفاتر مالية دن مدوره رقم ٩٨٢٥ ، ص ٢٠ – ٢١ ، ربيع الآخر ١٠٢٩ هـ .

لم تكن البهار والأدوية الشرقية من المحصولات التى تنتجها ايالة مصر . الا أنها كانت من أهم السلع التى أخذت مكانه هامه بين واردات مصر للمطابخ السلطانية . فلقد كان لموقع مصر المتوسط على طريق التجارة الشرقية ، ووجوده العديد من الموانى الهامه على البحر الأحمر كالقصير والسويس ، دورا هاما فى ازدهار مكانة مصر التجارية كمركز لتجارة البهار فى الشرق . وهكذا ، كانت الدولة العثمانية تسعى لتوفير قدرا عظيما من احتياجات مطابخها المتزايده من البهار والأدوية الهندية من الأسواق المصرية . ولم تكن مصر هى المورد الوحيد للبهار فى الدولة العثمانية ، فمنذ وضح التشكيل الإدارى العثمانى فى ايالة اليمن وخضوع هذا التشكيل لنظام السالیانه المعمول به فى مصر ، وتقرر اخراج خزينة ارسالية سنوية منها إلى الإستانه أعتيد على ارسال مقادير مختلفة من البهار والأدوية كمقابل عينى لخزينة اليمن الارسالية ، حيث كانت هذه المحاصيل تعفى من رسوم الجمارك عند مرورها على الموانى المصرية ، الا أن هذه الخزينة العينية لم تكن منتظمة الأرسال إلى المطابخ العامرة بسبب الاضطرابات المستمرة هناك ، مما جعل الأسواق المصرية تعد بالنسبة للدولة مصدرا مضمونا للبهار والأدوية الهندية (١) .

ويأتى فى مقدمة أصناف البهار التى لم تخلو منها إرسالية ، درچين ، القرنفل ، والفلفل الأسود ، حيث كان يصل منها من ايالة مصر إلى المخازن العامرة حوالى ٢٥ قنطار سنوياً والجدول التالى يبين لنا مقاديرها خلال أواخر القرن ١٦ وأوائل القرن ١٧ م على النحو التالى :

المقدار خلال عام	دارچين	قرنفل	فلفل أسود	المصدر
١٠٠١ هـ	٢٥ قنطار	٢٥ قنطار	٢٥ قنطار	دفتر المهمه رقم ٧٠ ، ص ٢
١٠١٠ هـ	٢٥ »	٢٥ »	٢٥ »	دفاتر مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢ ص ٣٥
١٠٢٩ هـ	٢٥ »	٢٥ »	٣٠ »	دفاتر مالية دن مدوره رقم ٩٨٢٥ ص ٢٠

وبالاضافة إلى هذه الاضافة الثابته من البهار ، كانت هناك أنواع أخرى ترسل بشكل غير دورى حسب الحاجه إلى المطابخ السلطانية ويأتى على رأسها (٢) :

(١) دفتر المهمه رقم ٣٦ ، ص ٣١٣ ، ربيع الآخر ٩٨٧ هـ ؛ كذا أنظر نفس الدفاتر رقم ٣٣ ، ص ٣٦٧ ، محرم ٩٨٦

(٢) دفاتر مالية دن مدوره رقم ٩٨٢٥ ، ص ٢١ ؛ كذا دفتر المهمه رقم ٥٨ ، ص ٢١٤ ، شوال ٩٩٣ ، كامل كيچى دفاتر الديوان الهمايونى رقم ٧٠ ، ص ٣٧٥ ، ربيع الأول ١٠١١ هـ .

الصنف	مقدار عام ١٠٢٩	الصنف	مقدار عام ١٠٢٩	الصنف	مقدار عام ١٠٢٩
الزنجبيل	٢٠ قنطار	الحناء	٢٥ قنطار	صندال أحمر	قنطارين
التمر الهندى	٢٠ قنطار	النشادر	٢٥ »	أرز هندى	٥ أردب
المسك الهندى	١٠٠ درهم	العود	١٥ »	سنامكى	قنطارين
الخيار الشنبر	١٥ قنطار	الحصلبان	١٥ »	طباشير هندى	٤ أوقة
العنبر الخام	٦٠٠ درهم	شراب خماز	١٥ »	كحل اصفهانى	١٠ أوقه

وخلاصة القول أن تأخير وصول بعض هذه الزخائر الدورية للمطابخ السلطانية أو عدم ارسالها كلية أو أرسالها على غير المواصفات المطلوبة ، كان يسبب ضيقاً شديدا للاستانه نلمسه من خلال العديد من العبارات الحادة التى كثيرا ما كانت توجه لأمير أمراء مصر وهيئته الإدارية [١] . الأمر الذى كان يعكس مدى اهتمام الاستانه ومطابخها العامرة بمثل هذه الزخائر الإرسالية المصرية وكذلك مركز هذه الزخائر الهام فى بنية نظام الأكتفاء الذاتى فى الدولة العثمانية . وقد تضمنت الأوامر الصادرة عن الديوان الهمايونى إلى الهيئة الإدارية بمصر ، وعلى راسها أمير أمرائها اشارات تدلل على هذه الرعاية المنقطعة النظير لهذه الزخائر ، وتبين انها تمثل أهم أمور الخاصة السلطانية على الاطلاق ، وأنها لا تقاس بسائر المهام الآخرى ، ولذا ينبغى تقديمها على كافة شئون الدولة الميرية الآخرى فى الأيالة ، وأشراف أمير الأمراء بنفسه عليها [٢] . فكان لحرص الدولة فى المحافظة على هذه الزخائر صدى عظيما على كافة الإجراءات الإدارية والتنظيمية التى

---

(١) « ... فلفل وقرنفل وزنجبيل ودارجن .. قسمندن نسنه كلما وكله ، كيلار عامر مده اشيا مزبوره يه مضايقة چكمكين بيور ومكه .. » كامل كيهى رقم ٧٠ ، ص ٣٧٥ ، ربيع الأول ١٠١١ ؛ دفتر المهمه رقم ٥ ، ص ٢٩٦ ، جمادى الآخره ٩٧٣ هـ .

(٢) « ... ذكر اولنان خصوصلر اهم اموردندر ، اكاكوره مقيدا ولوب ، اقدام واهتمام ده دقيقه فوت ايلميه سز » ؛ دفتر المهمه رقم ٧٥ / ص ٣٢٥ / رجب ١٠١٣ ؛ « .. ساير أموره قياس ايتميوب » ؛ ماليه دن مدوره رقم ٧٥٣٤ / ص ٥٨٨ / ٩٨٤ ب » .. بوبابده اهتما م اولنوب ، ساير مهماته قياس اولنميوب .. » ؛ كامل كيهى ، ديوان همايونى رقم ٦٧/ص٤٦٨ / شوال ٩٨٠ ؛ « .. ساير خصوصلره قياس ايتميوب ، بالذات كندوك مقيدا ولوب ، اتمام مصلحت ايليه سن ، اهمال ومساهلة دن عوق وتاخير دن بغايت حذر ايليه سز .. » ؛ مالية دن مدوره رقم ٩٨٢٥/ص ٢١ جمادى الآخر ١٠٢٩ ؛ « .. نفس نفيسه مخصوص اولان بوخصوص جملة اموره تقديم ايتمة سى امردر .. » ؛ مهمه رقم ٦٤/ص ٢٠٩ ، ٩٩٧ .

وضعت الرعاية والأهتمام بها وايصالها فى دقتها سالمة وعلى النحو المطلوب إلى المخازن السلطانية العامرة بالاستانة .

* * *

لما كانت زخائر مصر الإرسالية واحدة من أهم موارد الخاصة السلطانية ، فقد سخرت الدولة لتوفيرها والحفاظ عليها من التلف والضياع كافة مؤسساتها ، سواء داخل مركز السلطنه ومركز الايالة أو خارجهما ، ووفرت لها كل الضمانات من خلال شبكة من التشكيلات المركزية والمحلية ، مما جعلها نموذجا يوضح بجلاء الكيفية التى كانت الدولة تدير بها واحدة من أهم مواردها الميرية .

ونظراً لأهمية الخاصة السلطانية ، فقد كان السلطان العثمانى وهيئته الديوانية على رأس مؤسساتها الميرية ، فكان هناك حرص شديد على أن يعهد بهذه الأمور الميرية إلى صفوه من رجال الدولة المخلصين ، وذلك بدء بأمير أمراء مصر ودفترداره وقاضييه ومرورا بأمراء الالوية السناجق وقضاة هذه الالوية ، وانتهاء بطائفة من الأمناء المنتخبين من بين خدم السلطان الأوفياء ومعاونيهم (١)

لقد كان اميرأمراء مصر ، هو وكيل السلطان المطلق فى النظر فى كافة شئون الدولة الميرية فى مصر ، وبالتالى كان هو المسئول الأول عن أمور الزخائر الارسالية المصرية . فكانت كافة الأوامر المتعلقة بهذه الأمور توجه اليه مباشرة فى معظم الأحيان ، حيث يقوم هو بتوزيع المهام – بحسب ما جاء بها – على تشكيلات الدولة المعنية فى مصر ، وبمباشرة تنفيذها لهذه المهام من خلال هيئة الإدارية ومؤسساتها المختلفة (٢) . فكان لدفتردار مصر الأشراف المالى ولقاضى مصر الأشراف الشرعى والقضائى على أمور الزخائر الأرسالية ، وذلك تحت رئاسة امير أمراء مصر . الا أن كل منهم كان يفوض نائبه فى بنادر الأيالة للقيام بمسئولياته الموكلة اليه بمعرفة قاضى البندر وناظرة (٣) .

وعموماً ، فقد كان يعمل تحت إشراف هذه الهيئة الإدارية العليا مجموعة من الأمناء يقوم كل منهم على رأس مقاطعة إدارية تعرف باسم « امانت » (٤) . وكان هؤلاء الأمناء

(١) قانون نامة مصر ، ص ٧٧ – ٧٨

(٢) S. M. es-Seyyid, xvl. asirda Misir Eyâleti, lstanbul 1990,s. 108-114

(٣) دفاتر مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢ / ورق ٤٤ ب – ١٤٩ ؛ ربيع الثانى ١٠١٢ ، ورق ٦٧ ب ، محرم ١٠١٥

(٤) وهى مقاطعه ادارية تمنح حاصلاتها لأمين او ملتزم مقابل بدل معين يقدمه للدولة : انظر فى ذلك : Uzançarşlr, merkez ve Bahriye teşkilati,s. 332. M. Pakalin, Osmanli, Tarih Deyimleri ve Terimleri sörlüğü, I, lstanbul 1971 ,s. 525 - 526.

مكلفين من خلال اماناتهم هذه بادارة أمور الزخائر الإرسالية كل حسب التزامه ، فمثلاً كان امين الشونه » يدير شئون الغلال الميرية بمصر ، و « أمين السكر » يرعى أمور السكر الميرى ، ، و« امين البهار » يباشر ما يتعلق بالبهار الميرى من مهام ، و « امين المطابخ العامرة » بالاستانه يحد احتياجات المطابخ من الزخائر الارسالية ويقوم باستلامها ، أما « أمين الخرج الخاصة » [1] ، فكان يقوم بدور الوسيط بين هذه الأمانات التى تهتم بالزخائر الارسالية بمصر وبين المطابخ العامره بالاستانه ، فيسعى لتوفير هذه الزخائر والأشراف عليها حتى وصولها إلى مخازن الكيلار العامرة .

ومما سبق نلاحظ أن هذا التدرج الهرمى فى الأشراف على زخائر مصر الإرسالية وما شابهها من موارد الخاصة السلطانية ، يبين بوضوح مسئولية جميع اداريى الدولة المعنيين بهذه الأمور – كل بحسب تبعاتة – أمام السلطان نفسه وديوان الهمايونى . واذا كنا قد بينا مدى التكامل الاقتصادى الذى وفرته الدولة بين ايالة مصر والمطابخ العامرة باستانبول فى ظل مبدأ الاكتفاء الذاتى ، فإن التشكيلات التى قامت على تطبيق هذا التكامل لم تكن بعيده عن هذه الصفة بحال ، حيث أننا نجد أن تنظيم تشكيلات الدولة المعنية بالزخائر المصرية على النحو من التكامل والتدرج ، وتحديد المسئوليات والتبعات لكل منها ، قد ساعد على نجاح الدولة فى تطبيق مبدأ الأكتفاء الذاتى ، كما كان حرص الدولة على توفير احتياجاتها هذه معتمدة على قدراتها الذاتية ، وكان أحد أسباب سعيها للحفاظ على انضباط تشكيلاتها هذه فى نفس الوقت للقيام بهذه المهمه .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذا النظام الإدارى الهرمى المتكامل فى الإدارة العثمانية جعل التأثير السلبى فى احدى مؤسسات الدولة ينعكس مباشرة على مؤسساتها الأخرى كتأثيرها الايجابى سواء بسواء، كما ربط ازدهار الدولة أوضعفها بمدى قدرة قمة هذا البناء

---

(١) ويعرف ايضا باسم « وكيل الخرج الخاصة » . وكان يعين بموجب عرض من أمير أمراء مصر يبين فيه أسباب اختياره لذلك الشخص ، حيث يصدر أمر التعيين بعد ذلك من الديوان الهمايونى مباشرة . وعادة ما كان يعين فى هذه الأمانه أحد موظفى الكيلار (المخازن) الخاصة أو احد حاشية مصر من ذوى الأمانه والخبره (كامل كيجى ، دفاتر الديوان الهمايونى رقم ٩٠/ ص ٣١٣ ، ربيع الآخره ٩٨٧ ؛ رؤوس همايون رقم ٢٥١ / ص ٢٤ / ربيع الآخره ٩٩٧، رقم ٢٧٠ / ص ٩ / رمضان ١٠٦٧) وكان هذا الوكيل يُعزل إذا ثبت تساهله فى وظائفه أو اختلاسه من المال الميرى ، وعند ئذ كان يصدر الأمر بايقافه عن العمل وإرسالة عاجلا للاستانه لمحاسبتة امام الديوان الهمايونى : كامل كيجى ، ديوان همايون رقم ٧٩/ ص ٢٣١ / ربيع الأول ٩٧٩ ، رقم ٧٠ / ص ٢٨ ، ١٠١٣ ؛ دفاتر المهمة رقم ٧٥ / ص ٢٦٧ ، جمادى الأولى ١٠١١ ، كذلك راجع : Sbaw, Financial Organzatin, pp. 305 - 307

الهرمى فى الدولة والمتمثلة فى السلطان العثمانى وهيئته الإدارية ، مدى قدرتها على توجيه الدولة توجيها سليماً ، الأمر الذى جعل الدولة تعانى من حالة اضطراب شامله فى كافة اجهزتها الإدارية منذ اواخر القرن ١٧ م / ١١ هـ ، نتيجة للتأثير السلبى السلاطين الدولة الضعاف الذين خلفوا القانونى ، ولعدم كفائة الهيئة الإدارية العليا للدولة التى خلفت الهيئة التى تربت على يد القانونى .

طلبات المطابخ السلطانية من الزخائر الإرسالية :

لقد كان امين المطابخ السلطانية يعرض احتياجات المطابخ السنوية من السلع على الديوان الهمايونى ، وعندئذ يقوم المسئولون فى الديوان بتحديد المناطق التى يمكن توفير هذه الاحتياجات منها وموارد هذه الاحتياجات المالية ايضاً . وهكذا ، شرع فى توفير بعض الزخائر من ايالة مصر التى كان عليها أن تسهم بقدراتها الاقتصادية فى سد احتياجات الدولة من السلع المطلوبه ، وذلك فى اطار مبدأ « الاكتفاء الذاتى » والتكامل الاقتصادى بين مركز الدولة ومختلف ولاياتها . وباستمرار طلب نفس أصناف هذه الزخائر ونفس مقاديرها من مصر كل عام ، بدأت فى اكتساب الصفة الدورية ، أما السلع التى لم يتكرر طلبها إلا لضرورة ، فقد كانت ترسل بشكل استثنائى غير دورى . واصبحت عملية طلبى امين المطابخ لإرسال بعض الزخائر المعينة من مصر ، وتوفيرها فى موسمين ، عرف الأول باسم « ملتم » ، والثانى باسم « نيار » [1] ، وحملها للاستانه ، ثم تسليمها للمخازن السلطانية بحسب نظم محدده ، أصحت قانونا معروفا خلال القرنين ١٦ /١٧م .

لقد كان أمين المطابخ السلطانية يقوم كل عام بإعداد دفتر مفصل يبين فيه احتياجاته المختلفة المتعين توفيرها من ايالة مصر حسب العادة المعمول بها ، حيث يرفع هذا الدفتر إلى الخزينة العامر أولاً لاقرار محتوياتة من الناحية المالية ، وتحديد المخصصات المالية لهذه الاحتياجات ، كل منها على حده . وبذلك ، كانت الخزينة العامرة تقوم بتحرير صورة طبق الأصل من دفتر امين المطابخ مختومة بخاتم دفترداراية الديوان الهمايونى ، ثم تحوله من إدارة المالية (مالية دن مدوره) للعرض على الديوان ، طى تقديرها الخاص ، حيث يتم

---

(١) لم نعثر على قرينة تبين لنا معنى « نيار » و « ملتم » التى كثر استخدامها كإسمين لموسمين كانت تخرج فيها الزخائر المصرية إلى الاستانه ، ولكن الوثائق التى بين أيدينا تؤكد على أن موسم « نيار » كان يمتد من جمادى الآخر وحتى ربيع الاخره من العام الثانى ، أما الموس « ملتم » فيمتد من ربيع الآخره وحتى جمادى الأولى من نفس العام : مالية دن مدوره رقم ٩٨٢٥ / ص ٢٠ ، ١٠٢٩ ؛ ٤٤٤٢/ص٤٩ ، ١٠١٢ هـ .

اقراره هناك . وعموماً كان هذا الدفتر يركز على بيان أنواع الزخائر الدورية اللازمة خلال هذا العام لمخازن المطابخ ، ومقدارها حسب العادة القديمة المعمول بها ، وما تم تسليمه بالفعل منها للمخازن العامرة ، ثم البواقى التى لم يتم تسليمها بعد . ويبين لنا أمين المطبخ العامره خليل انما فى دفتره المعروض على الخزينة العامرة بالاستانة ، الزخائر المعتاد ارسالها من مصر إلى الكيلار (المخازن) العامرة كل عام ، وما دخل منها للمخازن فعلاً خلال الموسم الممتد من ٢١ جمادى الآخره ١٠٢٨ وحتى آخر ربيع الآخر ١٠٢٩ ، وما بقى منها حتى الآن حيث وضع على رأس اصناف هذه الزخائر الدورية ، السكر ، الأرز ، العدس ، الحمص ، الفلفل ، الدارجين ، الزنجبيل ، والقرنفل ، ثم بعد أن ادرج هذه الاصناف الاساسية ، ينتظم فى الدفتر ما يقرب من خمسين صنف آخر بين حبوب وبهار وادوية وسلع أخرى ، ويزيل الدفتر بامضاءه وخاتمه [١] .

وعقب التصديق على هذا الدفتر ، كانت تصدر الأوامر بالعمل بموجبه ، وبمقتضى تقرير الإدارة المالية المفصل ، حيث ترسل هذه الأوامر إلى مختلف الجهات المعنية فى الأيالة وخارجها وقد كانت هذه الأوامر التى عادة ما كانت ترسل بصحبة مجموعة من كيلارجيه (موظفى مخازن المطبخ السلطانى) الذركاه العالى المكلفين من قبل الدولة بمراقبة كافة الأمور المتعلقه بتوفير وأرسال هذه الزخائر ، كانت بمثابة إعادة التأكيد على توزيع المسئوليات المتعلقة بالزخائر الارسالية على أمير امراء مصر ودفتردار ه وقاضية وامراء الالوية السناجق ، وقضاة البنادر المعنية دزدارية (قواد حرس قلاع الحدود) الموانى ، وايضا امناء الخرج الخاصه [٢] ، بحيث كان يمكن للدولة اكتشاف الجهة أو الشخص المسئول عن أى تقصير بسرعة ، ووضع أمير أمراء مصر أمام مسئولياته تجاه هذه الزخائر ، تلك المسئوليات التى لم تكن تنتهى بخروج الزخائر من مصر ، وانما كانت تستمر حتى وصولها إلى الاستانه بأمان [٣] . وكانت هذه الأوانه فى عمومها تبين ضرورة السعى لتوفير هذه الزخائر الموسمية وفقا للعاده والقانون ، واتمام الزخائر الناقصة ، وارسالها على الدرجة المطلوبة من الجوده ، وتحميلها على السفن المناسبة ، وارسالها فى

(١) دفاتر مالية دن مدوره رقم ٩٨٢٥ / ص ١٦ ، ٢٠ - ٢١ ، جمادى الأولى ١٠٢٩ كامل كيجى رقم ٦٧ / ص ٤٦٨ ، شوال ٩٨٠ هـ .

(٢) دفتر المهمه رقم ٧٣ / ص ٥٤-٥٥، ٤١٠ ، شوال ١٠٠٣ هـ ؛ رقم ٥٨/ص ٢١٤ ، شوال ٩٩٣ ؛ كامل كيجى ، دفاتر الديوان الهمايونى رقم ٧٠ / ص ٢٨ ، ٢٩٨ ، ربيع الآخر ١٠١٣ ؛ المهمه رقم ٦٦/ص١٨٦-١٨٧ ، ربيع الآخره ٩٩٨ هـ .

(٣) دفاتر المهمه رقم ٦٦ / ص ٢٠٠ ، ربيع الآخره ٩٩٨ هـ .

وقتها ودون تأخير ، والمحافظة عليها من الضياع ، وعدم اعاقتها وتيسير وصولها بأمان إلى الأستانه .

توفير الزخائر وخروجها من مصر : وعلى أثر وصول هذه الأوامر طى صوره من دفتر امين المطبخ العامرة إلى الايالة ، كان أمير الأمراء يسرع باستدعاء وكيل الخرج الخاصه بمصر إلى الديوان العالى ، حيث يقرأعليه اعضاء هيئة الديوان ما جاء فى هذه الأوامر [١] ، ثم يعطى الأذن بمباشرة مهامه كما جاء بها . واحيانا ما كان يرسل امرا موجها إلى أمين الخرج مباشرة يبين فيه ما ينبغى القيام به من مهام ، وضرورة توفير الزخائر اللازمه للمطابخ العامرة بحسب التقسيم المعمول به والعادة القديمة ، واخذ التدابير للحيلوله دون وصولها ناقصه للكيلار العامره ، وعدم التساهل والأهمال فى أى أمر من امورها [٢] .

وهكذا ، كان أمين الخرج الخاصة يقوم بمساعدة الأمناء المعنيين بالزخائر الميرية فى مصر ، كأمين السكر وامين الشونه وامين البهار .. وغيرهم ، كما يقوم بإعداد احتياجات المطابخ العامرة بحسب ما جاء فى دفتر أمين المطابخ السلطانية ، وشراء غير المتوفر منها فى المخازن الميرية بمصر من اسواقها ، حيث تسدد اثمانها من أموال الايالة الميرية ، وتدرج فى دفاتر محاسبة مصر ضمن مصروفات الخزينة الارسالية المصرية [٣] .

والجدير بالذكر هنا ، أن ملتزمى الأراضى والأمانات والمقاطعات بمصر كانوا يؤدون فى نهاية كل موسم مستحقاتهم الميرية للجهة التى تعنى بها كالشونه وأمانه السكر ، والبهار ، والخزينة العامرة بمصر .. وغيرها وذلك إما عينياً أو مادياً . وبعد أن كانت الايالة تستوفى احتياجاتها من المحاصيل والأموال ، كانت ترسل الباقى على شكل زخائر ارسالية ، حسب احتياجات الدولة المختلفة ، ومنها احتياجات المطابخ العامرة . واحيانا كانت هذه المحصولات لا تكفى تلك الاحتياجات المتضخمه للدولة ، الأمر الذى كان يجبر الأستانه على التوصية بشراء بقية ما تحتاجه من زخائر وسلع من الأسواق المصرية [٤] . وقد وصل الأمر بالإدارة العثمانية فى مصر بان تحث الملتزمين على دفع المستحقات الميرية الموسمية المقرره

---

(١) دفاتر ماليه دن مدوره رقم ٩٨٢٥/ص ٢١ ، جمادى الآخره ١٠٢٩ هـ .

(٢) كامل كبجى ، دفاتر الديوان الهمايونى رقم٧٠ / ص ٢٨ ، ٢٩٨ ، ربيع الآخره ١٠١٣ هـ .

(٣) كامل كبجى ، دفاتر ديوان همايون رقم ٦٧ / ص ٣٢٧ ا ، رجب ٩٨٠ ؛ المهمة رقم ٣٥ / ص ١١٥ ، جمادى الأولى ٩٨٦هـ ؛ مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢ / ص ١٣٤ .

(٤) دفتر المهمه رقم ٣٩ / ص ٢٥ ، محرم ٩٨٨ هـ

عليهم على شكل حبوب وغلال وسلع فقط ، فصدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بعد استبدال الملتزمين الزخائر بالأموال حرصا من الدولة ايضا على سداد احتياجاتها الخاصة أولاً فى ظل مبدأ الاكتفاء وللحيلوله دون وصول هذه الزخائر لا يدى الأعداء بطريقة أو بأخرى (١) .

وفور وصول الزخائر الارسالية إلى موانى مصرالمختلفة كالإسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق وغيرها ، كانت تسلم لرؤساء السفن تسليماً شرعيا وقانونيا تحت انظار شهود شرعيين ، وذلك بمباشرة حاكم الشرع قاضى الثغر الناظر فى المتعلقات السلطانية شرعاً ، وتحت إشراف امير لواء البندر أو قائمقامه ووكيل الخرج الخاصة . ودائما ما كان يحذر رؤساء السفن من التأخر فى تجهيز سفنهم واستعدادهم لاستلام الزخائر التى ترد إلى الموانى فور وصولها وعدم تركها هناك لفترات طويله حتى لا تفسد (٢) ؛ كما كانت الدولة تلزم كل رئيس يتقدم لحمل الزخائر بتقديم كفلاء معتمدين عنهم للحيلولة دون تلاعبهم فيم يحملون من زخائر ، حيث كان يتم مصادرة أموال الكفيل اذا ما ثبت تفريط الرؤساء فى الزخائر الارسالية (٣) .

وهكذا ، كان قاضى الثغر يقوم بكافة مراحل الأشراف على تسليم هذه الزخائر للرؤساء وتحميلها على سفنهم نيابه عن امير أمراء مصر ودفتر داره وقاضيه وامير ذلك البندر ايضا (٤) . فكان يشرف على فحص جودة الزخائر المرسلة ومدى موافقتها للعينات الواردة من الاستانة (٥) . ثم يأمر بوزن كل صنف فيها على حده بوحدة الوزن ذات العيار المعتمد لدى الاستانه (٦) ، وبهذا الشكل الدقيق تكون عملية التسليم قد تمت . وعند ئذ . كان يسلم كل فرد من رؤساء السفن تذكره موقعة ومختومة يمكنه بموجبها الحصول على بعض المهمات من الكيلار العامرة عند وصوله بالزخائر الارسالية سالمه (٧) .

وعلى أثر اتمام عملية تسليم الزخائر لرؤساء السفن كان قاضى الثغر يأمر بتحرير تقدير يتضمن ما تم من اجراءات فى هذا الخصوص من واقع سجلات ذلك الثغر لارسالة

---

(١) كامل كبجى ، دفتر ديوان همايون رقم ٧٠ / ص ١٦٠

(٢) دفتر المهمه رقم ٦٦ / ص ١٥٠ ، ربيع الآخره ٩٩٨ هـ ؛ مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢/ص ١١ب،١٠١٣هـ

(٣) دفتر المهمه رقم ٩ / ص ١٨ ، رمضان ٩٧٢ هـ ؛ رقم ٩٦ / ص ٨٩٦ ، ربيع الأول ١٠٠٠ هـ .

(٤) مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢ / ص ٤٤ ، ٤٩ ، ١٠١٢ هـ ؛ ص ٦٧ ، ١٠١٥ هـ

(٥) دفاتر المهمه رقم ٧ / ص ٣٨٦ ، رمضان ٩٧٥ ؛ رقم ١٤/ ص ٢١٨ ، صفر ٩٧٨هـ ؛ رقم ٢٢/ص ١٨٣ ، ربيع الأول ٩٨١ .

(٦) دفاتر المهمه رقم ٦٦ /ص ١٨٦ – ١٨٧ ، ربيع الآخر ٩٩٨ هـ .

(٧) دفتر المهمه رقم ٧٣ / ص ٥٥ ، شوال ١٠٠٣ هـ

طى دفاتر الزخائر الارسالية للاستانه . ويحسن بنا أن ننقل هنا صورة لواحدة من هذه التقارير المستخرجه من السجل المحفوظ فى ثغر رشيد عن سنة ١٠١٢ هـ [١] ، هذا نصه :

« هذه صوره نقلت من السجل المحفوظ بثغر رشيد المحروس من غير زيادة ولا نقصان بإذن الكريم من سيدنا ومولانا الحاكم الشرعى بالثغر واضع خطه الكريم فيه دامت فضايله ومعاليه مضمونها : صورة دفتر مبارك إن شاء الله تعالى يتضمن عم ما هو مجهز للاعتاب الشريفه خلدت خلافتها برسم الكيلار المعمور بمحمية استانبول من المخزن المعمور السلطانى بثغر رشيد ، على يد فخر الاماجد عبدى انما وكيل خرج السلطنة الشريفة دام مجده ، بمعرفة وكيله فى تجهيز ذلك ، هو فخر امثاله حسين كتخدا امير اللواء بالثغر المعين من جانبه حين سفره للروم من غزاوى ارز وغزاوى عدس واقفاس محزومه تشمل على شعرية وتمر هندى وتمر سكوتى وادويه ودقاق وخيار شنبر وحنا وغير ذلك مما سيعين فيه بالغلايين والقرامر اسلات [٢] الآتى ذكرهم فيه بتقارير تذكر فيه تسليم جماعة الرؤساء الآتى ذكرهم فيه ويازجيتهم [٣] فى زمن « الملتم » عن سنة اثنى عشر بعد الألف مما حرر بمعرفة كاتبه الفقير الى الملك البارى عبد الصمد الانصارى المعين لذلك من قبل مولانا شيخ الإسلام أفندى حسن الحاكم الشرعى بالثغر دام فضله فى ٢٨ ربيع الثانى سنة اثنى عشر بعد الالف من الهجرة النبوية .. هذا ما جهز بالمراكب المذكورة مما هو متعلق بالسلطنة الشريفة زمن الملتم بمعرفة الأمير عبدى انما وكيل الخرج المشار اليه من ابتداء ١/٢٨ (ربيع الأول) إلى ٢٠ جا (جمادى الأول) سنة تاريخه بمعرفة من عين فيه ، ولم يكن جهز من الحمص لعدم شراء ذلك لمنع الثمن ، وذلك بعد أن اشهر عليه جماعة رؤساء الغلايين والقرامر اسلات المذكور اسماؤهم اعلاه بأنهم تسلموا

---

(١) دفاتر مالية دون مدوره رقم ٤٤٤٢ ، ورق رقم ٤٤ ب – ٤٩ أ ، ربيع الثانى ١٠١٢ هـ .

(٢) وتعنى اصحاب وسائل النقل البحرى الحرة الذين كانوا يعملون فى نقل زخائر المطابخ العامره بأجر ؛ ومفردها « قرا مراسل » . وكان هؤلاء يتقاضون عن كل أردب أرز محمل من مصر الى الأستانه ١٢ أقچه ، وعن كل قنطار سكر أو بهار ١٢ أقچه ايضا ، وذلك حتى اواخر القرن ١٦ م . الا أنهم بدأوا فى التمرد على هذه الأسعار بعد ذلك حيث ارتفعت اسعار نقل التجار للارز إلى ما يقرب من ٥٥ – ٦٠ أقچه ، الأمر الذى كان يسبب ضررا عظيماً للزخائر الارسالية (دفاتر المهمه رقم ٧٣ / ص ٢٥/٥٥ شوال ١٠٠٣) . وحتى تضع الدولة حدا لهذا الإستغلال حرصت على التوصيه بعدم استئجار سفن هؤلاء الرؤساء ، وتوفير السفن الميرية اللازمه لنقل الزخائر إلى استانبول : دفتر المهمه رقم ١٩٧/٦ ، ٩٧٢هـ.

(٣) وهى كلمة مركبة من كلمة تركية « يازيجى » أى كانت مضافا اليها لاحقه الجمع العربيه . ولا يخفى ما فى هذه الكلمة المركبه من تأثر العربية بالتركية ، ومحاولة تطويع الكلمة التركية الاصل للقواعد العربية .

جميع الغزاوى الارز والعدس والأقفاس المعينة اعلاه حسب مفردات ذلك التسليم الشرعى من المخزن المعمور من الأمير حسين كتخدا امير اللواء المعين من قبل عبدى انما وكيل الخزج المذكور . ولم يتأخر بالمخزن المذكور من جيمع ما عين اعلاه شيء دخلت يد الأمير حسين كتخدا من جميع ما ذكر اعلاه الحاكم الشرعى حسب اقرارهم بذلك واعترافهم به لدى مولانا أفندى مومى اليه ، وشمل الاشهاد عليهم بذلك ثبوت شرعى فى تاريخه المعين فيه » .

وأثناء عملية التسليم الشرعى هذه ، كانت تحرر دفاتر مفصله ومستقله بكل نوع من الزخائر المجهزه للتحميل [١] ، حيث يسجل فيها بدقه مقدار الزخائر والسلع المرسله ، ومواسم ارسالها وعدد اقفاصها وقناطيرها المصرية أو الرومية ، واوقياتها الاستانبوليه وارطالها وداراهمها ، ونوع وحدة الاردب التى يوزن بها الأرز ، مصريه ، اسكندرية ، فرسكورية . رشيدية . دمياطية وكل اردب يساوى كم كيل ، وكم قنطار واوقيه ورطل وبرطمان استانبولية ؛ ومقدار العدس والحمص وكل أردب منها يساوى كم كيل استانبولى ، ومقدار البهار والأدوية ، واسماء وكلاء الخرج الخاصة المتسلمين لهذه الزخائر [٢] ، وما اذا كان هناك نقص فى زخائر الارسالية أم لا ، ونوع ذلك النقص واسبابه كالتلف نتيجة المطر أو الغرق أو غيرها من الأسباب [٣] . وقد كانت تحرر صور من هذه الدفاتر المفصلة فى محاسبة مصر ، وفى سجلات محاكم البنادر ، وفى دفاتر القبانى ، ودفاتر قلعة البندر ، كما كانت ترسل نسخة منها مختومه بخاتم امير أمراء مصر ، وتوقيع دفترداره بصحبة الزخائر الارسالية المتوجهة إلى الأستانه [٤] .

ولما كان قضاه الثغور ، هم الناظرون فى المتعلقات السلطانية تحت أشراف وكيل الخرج الخاصه ، فقد كانوا يعتمدون دفاتر الزخائر الارسالية هذه بتزييلها بعبارات تشير إلى تتبعهم لعملية التسليم هذه نحو : « حُرر ما فيه بمعرفة من اثق به » [٥] . « تعلق علمى بما فيه باخبار من اعتمد عليه » ، « هذا دفتر يسطر فيه ما يحتاج اليه المطبخ السلطانى ،

---

(١) دفتر المهمه رقم ٦٦/ص١٨٦-١٨٧ ، ربيع الآخره ٩٩٨ هـ ، ماليه دن مدوره رقم ٤٤٤٢ / ص ١٧٩ ، ١٠١١ هـ .

(٢) مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢ ، ص ١٤٩ ، جمادى الآخره ١٠١٥ ؛ ارشيف طوب قابو سراى ، دفتر رقم ٥٩٠٧ / ١٠٥٧ هـ .

(٣) مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢ / ص ١١ ب ، ١٣٢ ، ١٠١٣ هـ .

(٤) مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢ / ص ١٧٩ ، ١٣٤ ، ١٤١ - ب .

(٥) الدفتر السابق ، ص ٦٧ أ .

اخبرنى بالتسليمات شهوده الواضعون خطوطهم ذيله مع تحرير من اثق به » ، ثم تتبع مثل هذه العبارات بالتوقيع والخاتم [١] .

وهكذا ، كان يتم تحميل الزخائر الارسالية بمقتضى هذه الدفاتر ، وتحت هذا الاشراف الشرعى على السفن المنتظره فى الموانى المصرية ، إلا أنه من الملاحظ ، إنه لم تكن هناك ثمة موكب أو عرض عسكرى يحدث على اثر اتمام عملية التسليم والتحميل هذه ، وذلك على نحو ما نلاحظه عند خروج الخزينة الارسالية ، وانما كان يكتفى بخلع الخلع الفاخره على امين الخرج الخاصه . وكيلارجية المطبخ السلطانى قبيل خروج الزخائر من مصر [٢] .

ولكن ، لم تكن مهمة الإدارة فى مصر بذلك قد انتهت ، وانما كانت تصدر الأوامر إلى أمير أمراء مصر وهيئته الإدارية وأمراء الثغور وقضاتهم بعدم إعاقة امين الخرج ومعاونية ورؤساء السفن فى مباشرة مهامهم ، وتذليل الصعاب لهم ، وتيسير الطريق الذى يصل بهم إلى الأستانه بأمان ، وتوفير الحماية اللازمه لما فى عهدتهم من زخائر ارسالية [٣] . فكان يعين بعض متفرقه وجاويشيه الدركاه العالى لاصحاب الزخائر والحفاظ عليها [٤] ، بل وصل الأمر احيانا بوضع بعض المدافع على السفن التى تحمل السكر للاستانه [٥] ، واحيانا أخرى ، كان يؤمر الاسطول الهمايونى الموجود فى الاسكندرية بحماية الزخائر الارسالية المتوجهة لاستانبول ، امعانا فى الحفاظ عليها ، او بنقلها إذا استدعت الضرورة ذلك [٦] .

---

(١) الدفتر السابق ، ص ١١ ب .

(٢) اولياچلبى ، سياحتنامه ، ج ١٠ ، ص ٤٥٢ .

(٣) انظر الامر الشريف الموجه لكل من امير أمراء مصر وقاضيه ودزداره وقباطنه دمياط ورشيد والإسكندرية والامراء المحافظين وقضاه الاسكندرية ورشيد وفوه وبولاق ودمياط والمتعلق بعدم اعاقة امين الخرج ورؤساء السفن عند توجههم إلى الاستانه سواء عن طريق البر أو البحر ، وتلبية كافة احتياجاتهم : دفتر المهمه رقم ٧٣/ص ٥٤ ، ٤١٠ ، شوال ١٠٠٣ هـ

(٤) دفتر المهمه رقم ٢ / ص ٢٣٥ ، جمادى الأولى ٩٦٤ ؛ رقم ٦٧ / ص ٧٥ ، ربيع الإولى ٩٩٩ هـ . كانت نفقة هؤلاء وعائداتهم وارزاقهم تسدد من أموال مصر الميرية بمعرفة أمير أمراء مصر : دفتر المهمه رقم٧٣ / ص ٥٤ شوال ١٠٠٣ ؛ مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢ / ص ١٤٢ ، ١٠١١ هـ .

(٥) دفتر المهمه رقم ٧٣ / ص ٤٤٨ ، شوال ١٠٠٣ هـ .

(٦) كامل كبجى ، ديوان همايون رقم ٧١ / ص ١٧٣ ، ذى الحجه ١٠١٧ هـ . ومن الملاحظ أن الزخائر الإرسالية كانت تخرج من مصر فى موسم الربيع وهو نفس الموسم الذى كانت تخرج فيه الاساطيل العثمانية إلى عرض البحر .

حماية الزخائر الإرسالية من التهريب : لقد سعت الاستانه بكل مؤسساتها لتوطيد مبدأ الأكتفاء الذاتى بالمحافظة على مواردها الميرية ، وحمايتها من عبث العابثين واستغلال المنتهزين . واذا كانت الدولة قد استطاعت أن تحد بدرجة كبيره من فساد هذه الفئة بوضع التدابير المناسبه لمواجهة تجاوزاتهم ، الا أنها لم تسلم من محاولات الأختراق الاقتصادى المتكرره من الدول غير المسلمة التى كانت تشن حربا ضروسا ضدها للسطو على مواردها والحيلوله دون استفادتها منها ، فكانت هذه المواجهة الاقتصادية بين الطرفين امتدادا لتلك المواجهات العسكرية التى لم تتوقف منذ ظهور العثمانيين على مسرح التاريخ .

وهكذا ، سعت الدولة العثمانية لوضع نظاما محكما لتجارتها الخارجية مع الدول الأجنبية لمواجهة محاولة التجار غير المسلمين زعزعة الوضع الاقتصادى المتكامل للدولة ، وكانت فلسفتها على ذلك تقوم على اسس ثلاثة نوردها النحو التالى :

(أ) ان الحبوب والزخائر منه من الله تعالى أمتن بها على أهل الإسلام ليتقووا بها ويتضرعوا فى مواجهة اعدائهم .

(ب) أن عدم توافر مثل هذه الزخائر فى دار الحرب ، انما هو عقاب من الله تعالى ، ولذلك ينبغى عدم إرسال إمدادات منها إلى تلك البلاد حتى يستولى عليها القحط والغلاء فتضعف فى مواجهة أهل الإسلام [١] .

(جـ) لما كانت هذه الزخائر تساعد على تقوية الاعداء بدون شك ، فان فى تقويتهم خاينة للدين واهانة للدولة ، فينبغى إظهار الحمية لدين الله المبين ، والحيلوله دون وصول هذه الزخائر اليهم ، وتحميل كل من تسول له نفسه المساعدة على تهريبها العواقب الوخيمة لهذه الفعله [٢] .

---

(١) فى امر موجه لأمير أمراء مصر سنان باشا حول ضرورة أخذ التدابير اللازمة للحيلوله دون تهريب زخائر مصر إلى الإعداء تتضح فلسفة الدولة فى هذا الخصوص على النحو التالى : « .. وبالجملة دار الحربة تركه وساير ذخائر وير لمكن ممنوع ايكن ، اعداى دينه قحط وغلا مستولى أو لمغله ، اهالى إسلامه عنايت حق جل وعلا ايله تقويت ويريلوب ، محض عنايت ربانى ، .. أو ليكلانه مخالف مأكولات تمسمنى .. كفره فجره يه تقويت ايدوكنه اشتباه يوقدر ؛ وفور ديانتك موجبنجه شولكه لازمه غيرت وحميت دينى مبينى در ظهوره كتوروب ، ... أوكات وجهله ضغط وحراست اتيمك بانبده ساعى جميلك ظهوره كتوره سز . » ؛ دفتر المهمه رقم ١٩ / ص ١٦٣ ، صفر ٩٨٠ هـ .

(٢) وفى هذا المعنى جاء فى الأمر السابق ما نصه : « .. إعداى دين مبينه اكبر زخيره اكرساير الآت وأسباب ايلة تقويت ويرمك ودينى ودولة اهانت وخيانت أو لدوغى اجلدن ، أول مقوله كفارة حتساره اعانت ايدنلر هركيم أولورسه أولسن كركى كبى حقلرندن كتمك مهما تدن أولوب .. » دفتر المهمه رقم ٢/ص١١ .

ومن هذا المنطلق ، قسمت الاستانه صادراتها الخارجية للعالم غير الإسلامى خلال القرنين ١٦ – ١٧ إلى قسمين : قسم منها مصرح بتصديره كالبهار والحرير وغيرها من السلع والأمتعه غير الاستراتيجية ، والتى كانت ترد من خارج حدود الدولة وتباع فى اسواقها أما القسم الآخر من هذه الصادرات ، فهو غيرمصرح بتصديره أو بيعه للتجار غير المسلمين باعتبارها سلعاً استراتيجية للدولة كالقمح والسكر والارز وكافة انواع الحبوب (١) .

وايزاء هذه الإجراءات الصارمة من الاستانه ، كان لابد وأن يبدأ التجار غير المسلمين فى التحايل على هذا الحظر ، وكانت مصر وزخائرها الارسالية مجالا خصباً لتلك المحاولات ، حيث سلكوا فى سبيل ضرب هذا الاقتصادى طرقا شتى . فكانت سفن قراصنهم دائمة التربص بزخائر مصر المرسله بحرا للاستانه فتقوم بالسطو عليها ، وإن لم تستطع ذلك لا تتركها إلا وهو غارقة (٢) ، الأمر الذى جعل الدولة تحرص دائما على التوصية بابعاد سفن الاعداء المتربصة قبل اقلاع سفن الزخائر من مصر ، وان تصحب هذه الزخائر مجموعة من جنود الخاصة السلطانية ، أو تزود سفن الزخائر هذه بالمدافع ، واحيانا ما كانت تأمر بتحميلها على سفن الاسطول العثمانى نفسه (٣) .

ولما عجز هؤلاء التجار ، فى ظل هذه التدابير الصارمه ، عن النيل من الزخائر المصرية ، سعوا فى البحث عن طريق أخر ، فشرعوا يساومون على هذه الزخائر من منبعها وقبل خروجها من مصر ، فاتصلوا برؤساء السفن المحملة بالزخائر الذين كانوا دائما يضعفون أمام الأغراء المادى ، فينحرفون بسفنهم عن الطريق المؤدى إلى الاستانه ، ويبيعون حمولاتهم لسفن التجار الأجانب . إلا أن الدولة تمكنت بسرعة من سد هذه الثغرة أيضا ، فأصدرت أوامرها المشدده بضرورة تقديم هؤلاء الرؤساء كفلاء قادرون قبل تحركهم من مصر ، ومصادرة أموال كفيل من يتجاوز حدوده ويبيع حمولة سفنه للتجار الأجانب (٤) .

ومرة أخرى ، لم تمنع هذه التدابير هؤلاء التجار من الاتصال ببعض الوسطاء فى ثغور الدولة وموانيها المختلفة فى الإسكندرية والشام ورووس وساقيز وسلانيك وغيرها ، وذلك لاتمام عملية التهريب .. فكان بعضهم يقوم بشراء الزخائر من الأسواق المصرية

---

(١) دفتر المهمه رقم ١٩ / ص ١٦٣ ، صفر ٩٨٠ هـ .
(٢) دفاتر مالية دن مدوره رقم ٧٥٣٤ / ص ٥٨٨ ، ربيع الآخره ٩٨٤ هـ .
(٣) دفتر المهمه رقم ٣١ / ص ٢٢ ، ربيع الآخره ٩٨٥ هـ .
(٤) دفتر المهمه رقم ٩ / ص ١٨ ، رمضان ٩٧٧ هـ .

بأسعار مرتفعه ، ويقوم بنقلها سرا إلى سفن الأجانب [١] ، وبعضهم الآخر كان يسعى لشراء بعض الزخائر المصرية باسم بعض ولايات الدولة ثم ينقلونها إلى أوروبا [٢] ، مما جعل الاستانه تصدر الأوامر بمنع بيع الزخائر المصرية لتجار أى ولاية عثمانية دون أمر مسبق ، وارسال هذه الزخائر رأساً إلى استانبول ، وبفرض عقوبة قاسية على من يقبض عليه متلبساً بالاتجار فى زخائر مصر الميرية [٣] .

لقد تمخضت عن محاولات الاختراق هذه سوق سوداء ، كانت سببا فى رفع أسعار زخائر مصر أرتفاعا كبيرا فى الداخل والخارج . وقد شجعت هذه التطورات بعض أمراء مصر على السعى للحصول على تلك الزخائر بطرق مختلفة ، ثم اعادت بيعها للتجار الاجانب مرة أخرى [٤] ، بل وصل الأمر حد إغراء موردى الغلال إلى الأنبار العامره من مشايخ العربان والكشاف والأبناء ، بدفع نقود بدلاً من الزخائر المقدرة على كل منهم ، وذلك حتى يستطيعواهم الاستفادة من فرق السعر ، وبيعها للتجار الأجانب أيضاً [٥] .

لم تتوقف محاولات الدول غير المسلمة لتهريب الزخائر المصرية ، ومنع وصولها للاستانه فى أى وقت . ولكن اذا كانت الدولة العثمانية ، قد تمكنت من المحافظة على مواردها الميرية من التجاوز الداخلى والاعتداء الخارجى حتى النصف الأول من القرن ١٧ م ، الا أن اضطراب كافة مؤسسات الدولة الميرية ، وتشكيلات الخاصة السلطانية سواء الموجوده فى داخل مصر أو فى مركز الدولة ، كان له تأثير سلبى على ما كانت الدولة تتخذه من تدابير لمواجهة محاولات التهريب هذه ، وعلى احكام قبضتها على شئون خواصها السلطانية ، وما يتعلق منها بزخائر مصر الارسالية . كما كان لمرحلة الاخناق التى مرت بها الدولة ، خلال النصف الثانى من القرن ١٧ م وابرام الدولة لاتفاقيات سياسية واقتصادية مع الدول غير المسلمه ، دور هام فى التغيير التدريجى الذى طرأ على نظرة الاستانة لهذه الدول ، وعلى فلسفتها الاقتصادية التى كانت تنتهجها تجاهها [٦] وهكذا ، بدأت تتحطم دفاعات الدولة داخليا وخارجيا لحماية مواردها الميرية وزخائر ارساليتها المصرية .

---

(١) دفتر المهمه رقم ٧ / ص ٨٥ ، ربيع الأولى ٩٧٥ ؛ رقم ٩ / ص ١٢ ، رمضان ؛ ٩٧٧ ؛ رقم ٧٣ / ص ٥٠٠ ، ذى الحجه ١٠٠٣ هـ ؛ رقم ٧٦ / ص ٥٦ ، جمادى الأولى ؛ رقم ٢٦ / ص ٩٥ ، ربيع الأولى ٩٨٢ .

(٢) دفتر المهمه رقم ٧٢ / ص ١٤٢ ، رجب ١٠٠٢ هـ ؛ رقم ٧٦ / ص ٩٥ ، رمضان ١٠١٦ هـ .

(٣) دفتر المهمه رقم ٧٦ / ص ٩٥ ، رمضان ١٠١٦ هـ .

(٤) دفتر المهمه رقم ٥ / ص ١٩ ، صفر ٩٧٣ هـ ؛ رقم ٣٩ / ص ٨١ ، شوال ٩٨١ هـ .

(٥) كامل كيجى ، ديوان همايون دفتر رقم ٧٠ / ص ١٦٠ ، رجب ١٠١٣

(٦) Uzunçarsli, Osmanl Tarihi, c. III,1. Kisim Ank. 1983, ss. 119-126

وصول الزخائر الإرسالية إلى الاستانة : وبعد قطع كل هذه المراحل ، تصل زخائر مصر الارسالية إلى الاستانه ، حيث يكون فى استقبالها امين المطابخ السلطانية وكيلارجيه المطابخ وحشد كبير من المعاونين والكتبة . وتبدأ على الفور عملية استلام الزخائر من رؤساء السفن وكيلارجية المطابخ المصاحبين لها من مصر [١] ، وذلك بموجب الدفاتر المفصلة المرسلة معها ، وايضا دفاتر أمين المطبخ المصدق عليها من الإدارة المالية فى الدولة . وبعد التحقق من وصول الأصناف المطلوبه طبقا لما جاء فى هذه الدفاتر ، يتم فحص جودتها ، ثم يوزن مقدار كل منها على حده . وبعد التاكد من وصول زخائر مصر الارسالية كاملة ودون نقصان وفى وقتها ودون تأخير ، تصدر الأوامر بدخولها مخازن المطابخ العامره ، حيث يحرر لكل صنف من هذه الزخائر الداخلة دفترا مستقلا ، ويسجل كل منها فى سجلات الكيلار العامره [٢] .

أما فى حالة اكتشاف أى نقصان فى الزخائر الارسالية بعد وصولها للاستانه عما كان مطلوباً ومحررا فى دفتر أمين المطبخ ، كان أمير أمراء مصر يستحث لاستكمال هذا النقص باقصى سرعه ، وارساله مع زخائر الموسم التالى ، وذلك بعد أن يعاتب عتابا شديدا [٣] . وعندما يكتشف هذا النقص فى الزخائر مع عدم ذكره أو ذكر سببه فى الدفاتر الآتية من مصر ، كما كان يحدث عادة ، كان يستقص أولا عن المقادير الناقصة من رؤساء السفن ، ثم من كيلارجيه المطبخ وغيرهم من رجال الدولة الذين كانوا يصحبون الزخائر من مصر ، ثم يرفع الأمر إلى الديوان الهمايونى الذى يقوم بعد مناقشة الموضوع بإصدار الأوامر إلى أمير أمراء مصر ودفتر دارة للاستفسار عن هذا الفاقد ، فيلطب منه مراجعة دفاتر محاسبة مصر ، وتتبع الأمر بدقه وبيان ملابساته ، وفى أى مرحلة من مراحل الشحن والأرسال حدث هذا النقص ، وعلى من تقع المسئولية [٤] . وقد يطلب من امير أمراء مصر استخراج صورة من دفاتر الإرسالية من محاسبة مصر ، وارسالها مع أمين الخرج الخاصة ليتم محاسبتة بموجبها أمام الديوان الهمايونى [٥]

---

(١) احيانا ما كان يرقى بعض رجال الدولة المصاحبين لزخائر مصر إلى استانبول ، وذلك بعد الاطمئنان على أن الزخائر الارسالية قد وصلت كاملة ودون نقصان وعلى النحو المطلوب : دفتر المهمة رقم ٢/ص ٢٣٥ ، جمادى الأولى ٩٦٤ هـ.

(٢) - Uzançarşl, saray Teşkilâti, s. 384

(٣) كامل كبجى : ديوان همايون ، دفتر رقم ٦٧ / ص ٤٦٥ أ ، شوال ٩٨٠ هـ .

(٤) دفتر المهمه رقم ٦٦/ص ٢٠٠ ، ربيع الآخره ٩٨٨ ؛ دفاتر مالية دن مدوره رقم ٧٣٢٥ / ص ١٧٢ رجب ١٠٥٠ هـ .

(٥) دفاتر مالية دن مدوره رقم ٤٤٤٢ / ص ٣٤ أ ، جمادى الآخره ١٠١٠ هـ ؛ ص ٣٧ – ٣٨ ، رجب ١٠١٥ .

وهكذا ، تكون زخائر مصد الارسالية قد ابرزت - باعتبارها جزء هاماً من موارد المطابخ السلطانية العامرة العينيه - مكانة ايالة مصر الاقتصادية لدى الاستانه بالدرجة التى جعلتها الأوامر السلطانية أهم المهام التى يناط بها امير أمراء مصر على الإطلاق ، فكان توفيقه فى ارسال الزخائر المطلوبه فى وقتها ودون نقصان ، يعكس مدى نجاحه فى القيام بكافة المهام الموكله اليه فى الاياله .

وقد تبين لنا من خلال هذا البحث كيف كانت ايالة مصر مصدرا غذائياً هاماً للاستانه ولمطابخها السلطانية العامره على وجه الخصوص ، وكيف كان توفير زخائر مصر الارسالية ووصولها إلى المطابخ العامره على النحو المطلوب ودون تأخير أو نقصان زخائر نتيجة لمراحل طويلة من الرعاية المباشرة من السلطان نفسه ، ووكيله فى الاياله ، أمير أمراء مصر ، وكيف سخرت الدولة كافة مؤسساتها فى المركز وفى الايالة للمحافظة على هذه الزخائر من الخيانة الداخلية والتعديات الخارجية ، وإلى أى مدى وصل التكامل الاقتصادى (الإكتفاء الذاتى) والادارى والسياسى فى تشكيلات الدولة ومؤسساتها بالدرجة التى مكنتها من استخدام السلاح الاقتصادى فى الضغط على الأعداء خلال القرن ١٦ م وحتى أواسط القرن ١٧ م .

المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق غير المنشورة :

أ – أرشيف طوب قابو سراى ياستانيول :

– دفاتر (D) أرقام ٩٢٦٩ ، ٩٧٨٨ ، ٧٢٧٣ ، ٧٢٦٤ ، ٨٤٥٩ ، ٤٩٤٤ ، ٥٩٠٧ .

– أوراق (E) أرقام ٢٢٨٣ / ١– ٢

ب – أرشيف رئاسة الوزراء (باسبقانلق ارشيفى) باستانبول

١ – دفاتر المهمه أرقام : ٧/ص ٢٣٠ ، ٢٨ / ٢٣٥ ، ٧٢ / ص ٢٠٧ ، ٣٦/ ص ٦٤٦ ، ٦٤ / ص ٢٠٩ ، ٣٣ / ص ٣٦٧ ، ٥٨ / ص ٢١٤ ، ٥ /ص ٢٩٦ ، ٧٥ / ص ٣٢٥ ، ٧٣ / ٤٠٩ ، ص ٥٤ – ٥٥ ، ٦٦ / ص ١٨٦ – ١٨٧ – ٢٠٠ ، ٣٥ / ص ١١٥ ، ٣٩ / ص ٢٥ ، ٩/ ص ١٨ ، ٩٦ / ص ٨٩٦ ، ١٤ ص ٢١٨ ٢٢/ ص ١٨٣ ، ٣٤ / ص ١٩٧ ، ٦ / ص ١٩٧ ، ٢ / ص ٢٣٥ ، ٦٧ / ص ٧٥ ، ١٩ / ص ١٦٣ ، ٣١ / ص ٢٢ ، ٧٦ / ص ٩٥

٢ – تصنيف كامل كيجى – دفاتر الديوان الهمايونى – احكام أرقام : ٧٠ / ص ٣٧٥ ، ٦٧ / ص ٤٦٨ ، ٩٠ / ص ٣١٣ ، رؤوس همايون أرقام ٢٥١ / ص ٢٤ ، ٢٨٠ / ص ٩ ، ٧٩ / ٢٣١ ، ٧٠ / ص ٢٨ ، ٢٩٨ ، ١٦٠ ؛ ٦٧/ص ٣٢٧ ، ١٦١ / ص ٢ ، ٧١ / ص ١٧٣ .

٣ – دفاتر مالية دون مدورة أرقام : ٦٤١٥ / ص ١١ ، ٥٦٧١ / ص ٣ ؛ ٩٨٢٥ / ص ٢٠–٢١ ؛ ٢٧٣٧ / ص ١٥ ؛ ٧٥٣٤ / ص ٥٣٠ ، ٥٣٤ ؛ ١٩٩٩ / ص ٣٠ – ٣١ ، ٤٤٤٢ / ص ٣٤ أ ، ٤٤ ب – ٤٩ أ ، ٦٧ ب ، ٧٩ أ ، ١٤٩ ب ، ١١ب ، ٣٢ أ ، ١٧ ب ، ٤٢ أ ؛ ٧٣٢٥ / ص ١٧٢

٤ – تصنيف ابن الامين ، وثائق السراى رقم ٣٠٦١

المراجع العربية :

– أحمد فؤاد متولى ، الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ١٩٧٦

» » » ، قانون نامة مصر ، القاهرة ١٩٨٦

– ابن أياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ، القاهرة ١٩٦١

– فاروق عثمان اباظة ، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن ١٦ ، دار المعارف بدون تاريخ .

ثانيا : المصادر التركية القديمة :

أولياچلبى : سياحت نامه ، ج ١٠ ، استانبول ١٢٩٨

كانت چلبى : دستور العمل فى اصلاح الخلل ، استانبول ١٢٨٠

ب - المراجع التركية الحديثة :

Barkan, Ó. L. xvi-xvll asirlarda. Osmanl, lmparatorluğunda Zirâi, Ekonominin hukûki ve mâli esaslar, I. Kanunlar, lstanbul 1943.

" H. 933-934 mâli, yilina âid bir bütce " iktisad Fakultesi mcmuas; 1960, clt 15 , S. 157 - 176

Nurî pasa , M. Netayicü'l - vukuát, Ankara 1979 I- II

Pakalin , M. Z., Osmanli, Tarih Deyimleri ve Terimleri sözlüqü I - III lstanbul 1971

Sertôğlu, M. Osmanli Tarih lgati, lstanbul 1986

es - Seyyid, S. M. xvi asirda Misir Eyâletu, lstanbul , 1990

Uzñçaşrl,. I. H., Osmanli. Devletinin Merkiz ve Bahriyye Teskilati, Ankara 1948

Osmanli, Devletinin Saray Teskilati, Ankara 1945

Osmanli, Devletinin llmiye teskilati, Ankara 1965

Osmanli, Tarihi, , C. III, I. kisim , Ankara 1983

جـ - المراجع الأجنبية :

Shaw, S. j, The Finanial and Administrative Orgonization and Develepment of Ottoman Egypt, 1517 - 1798, Princeton 1962.

The Badget of Ottoman Egypt, 1005 - 1006 , Paris 1968

* * *